

المالية الإسلامية:
الضوابط والعقود

ISLAMIC FINANCE

إعداد
عبد الكريم أحمد قندوز



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

المالية الإسلامية: الضوابط والعقود

ISLAMIC
FINANCE

سلسلة الكتيبات التعريفية
(العدد 50)
مُوجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

إعداد
عبد الكريم أحمد قندوز

صندوق النقد العربي
2023

صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : <http://www.amf.org.ae>

للحصول على الكتيبات السابقة:



للحصول على نسخة من الكتيب:



يستهدف كتيب (المالية الإسلامية: الضوابط والعقود) التعريف بأسس ومبادئ المالية الإسلامية، والتعريف بأركانها الثلاث التي تشمل المال والعقود والنظام المالي. يستعرض الكتيب أهم ضوابط التمويل الإسلامي (منع الربا والغرر)، كما يركز على عقود التمويل الإسلامي واستخدامها في التطبيق العملي مع أمثلة توضيحية مبسطة.

قائمة المحتويات

3.....	الجدول
3.....	الأشكال البيانية
4.....	تقديم
5.....	1. علم المالية الإسلامية
5.....	1.1. المالية كعلم
6.....	2.1. أركان المالية الإسلامية
8.....	3.1. المالية الإسلامية
9.....	4.1. تعريف المال في فقه المعاملات
9.....	5.1. أقسام المال
11.....	2. أسس (ضوابط) التمويل الإسلامي
11.....	1.2. منع الغرر
12.....	2.2. منع الربا
13.....	3. التمويل الإسلامي الاستثماري: البيوع والإيجارات
14.....	1.3. المراهجة
16.....	2.3. السلم
18.....	3.3. الاستصناع
21.....	4.3. الإجارة
23.....	4. التمويل الإسلامي الاستثماري: المشاركات
23.....	1.4. المشاركة
26.....	2.4. المضاربة
28.....	3.4. المزارعة
30.....	4.4. المساقاة
32.....	5. الصكوك
32.....	1.5. ماهية الصكوك

2.5. أنواع الصكوك.....32

الصادر.....36

الجدول:

- جدول 1. أقسام المعاملات المالية.....7
 جدول 2. بعض أنواع الغرر10
 جدول 3. أشكال عقد المزارعة28
 جدول 4. السمات الأساسية للصكوك.....31

الأشكال البيانية:

- شكل 1. أقسام المالية.....5
 شكل 2. أركان المالية الإسلامية.....7
 شكل 3. تصنيف الأدوات المالية الإسلامية الاستثمارية.....9
 شكل 4. أقسام الربا بحسب طبيعة المعاملة.....12
 شكل 5. تصنيف الأدوات المالية الإسلامية.....13
 شكل 6. مراحل عملية بيع المربحة للامر بالشراء.....14
 شكل 7. بيع السلم كما تجريه البنوك.....15
 شكل 8. أركان عقد السلم.....16
 شكل 9. آلية عمل الاستصناع.....18
 شكل 10. أركان عقد الاستصناع.....18
 شكل 11. الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية.....21
 شكل 12. عقد المشاركة.....23
 شكل 13. عقد المضاربة.....26
 شكل 14. خطوات تنفيذ المشروع مضاربة.....26
 شكل 15. عقد المزارعة في البنوك.....28
 شكل 16. عقد المساقاة في البنوك.....30
 شكل 17. تقسيمات الصكوك.....35

تقديم:

يستهدف الكتيب التعريف بالمالية الإسلامية (Islamic Finance) وفهم أهم الأسس التي تستند إليها وعلاقتها بالمالية التقليدية. ولأن تطبيق المالية الإسلامية يكون من خلال العقود، فإن الكتيب يعرف بعقود التمويل الإسلامي الأكثر شيوعاً واستخداماً. تنقسم تلك العقود إلى نوعين: عقود تبرع وعقود استثمار (معاوضة)، غير أن تركيز الكتيب ينصب على عقود المعاوضات التي تستخدمها في العادة المؤسسات المالية. بدورها تعتبر مؤسسات التمويل الإسلامي جزءاً أساسياً من النظم المالي الإسلامي، ومع ذلك لم يتم عرضها في هذا الكتيب، ويمكن لمن يرغب في التعرف عليها ببعض التفصيل الرجوع إلى الكتيب التعريفي (28) بعنوان: مؤسسات التمويل الإسلامي.

يتطرق الكتيب إلى العديد من العقود المستخدمة بشكل متكرر في حياتنا اليومية، ومن ذلك عقود الإجارة وبعض أنواع البيوع. ولأن الكتيب لا يستهدف المتخصص، فقد حرص المؤلف على جعل التعريفات في مقدور المبتدئ، ويمكن لمن يرغب في المزيد من التعمق، الرجوع للمصادر المتخصصة، ومن بينها عدد من الكتب المتخصصة الصادرة عن صندوق النقد العربي، من ذلك: المالية الإسلامية، عقود التمويل الإسلامي. كما استعان المؤلف في هذا الكتيب بالأشكال والرسوم البيانية والخرائط الذهنية التي تسهل ربط موضوعات الكتيب، وتساعد في استذكار أهم العناصر التي تم عرضها في الكتيب.

1. علم المالية الإسلامية

1.1. المالية كعلم

المالية فرع من علم الاقتصاد يهتم بتخصيص الموارد المالية وإدارتها، ويتعامل مع الموضوعات ذات العلاقة بالنقود والأموال والأسواق. ورغم أن علم المالية كان مدمجاً في علم الاقتصاد، بحيث يصعب تمييز ما هو مالي بحت ضمن علم الاقتصاد، إلا أن تراكم الأفكار والنظريات ساعد على تشكل ملامح علم المالية فأصبح متميزاً عن علم الاقتصاد.

يتكون علم المالية من عددٍ من المجالات الفرعية يوضحها الشكل 1، وقد ظهرت نتيجة تباين أهداف الكيانات المختلفة (القطاع الحكومي، قطاع الأعمال، الأسر). على سبيل المثال، تهتم الإدارة المالية للدولة (أو المالية العامة) بتحصيل الأموال عن طريق الضرائب والزكاة والجمارك والرسوم وغيرها، ثم طريقة إنفاق هذه الأموال على الخدمات والسلع العامة، وهي بذلك تختلف عن الإدارة المالية للشركات (مالية الشركات) التي تبحث عن مصادر تمويل الشركة وكيفية استثمار تلك الأموال، وتختلف عن الإدارة المالية الشخصية التي تهتم بإيرادات ونفقات الفرد وتعالج قضايا مثل التركة والتقاعد وغيره. وتتشرك كل هذه المجالات في الاهتمام بإدارة الأموال.

شكل 1. أقسام المالية



المصدر: (قندوز، 2019)

2.1. أركان المالية الإسلامية

تشمل أركان المالية الإسلامية ثلاثة عناصر هي: المال، والعقود، والنظام المالي (شكل 2). يمثل المال لبنة الأساس الأولى في التمويل الإسلامي، ويعرّف على أنه كل شيء له قيمة اقتصادية ويجوز الانتفاع به، وهو بهذا المعنى أقرب إلى معنى الأصول (وستتناوله ببعض التفصيل لاحقاً). في الحقيقة يعتبر تعريف المال ضرورياً ومهماً لأنه يحدد حدود التمويل الإسلامي ككل.

ولكي يتحرك المال، فإنه بحاجة للعقود التي هي الركن الثاني من أركان التمويل الإسلامي. ويعرف العقد على أنه ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع، ويرتب آثاره فيما عُد من أجله (والإيجاب هو ما صدر ابتداء من أحد العاقدين، والقبول:

ما صدر ثانيا من الآخر على وجه الرضا لكلام الأول). والعقد من طرق كسب المال، ومن خلاله تنتقل الأموال من يد إلى يد، على سبيل المثال من خلال عقد البيع تنتقل السلعة والثمن (وكلاهما من أشكال المال) من يد إلى أخرى، وفي عقد القرض تنتقل السيولة من يد إلى أخرى ومن خلاله أيضا تعود إلى اليد الأولى، وهكذا. كذلك، لا يمكن بناء المنتجات والأدوات المالية إلا من خلال العقود، على سبيل المثال يتكون عقد التورق من عقدين: بيع آجل وبيع حال، ويتكون عقد السلم المصرفي من عقدين، وتتكون المنتجات المالية المركبة التي أوجدتها الهندسة المالية الإسلامية من عقدين وأكثر، وهكذا. الركن الثالث للمالية الإسلامية هو النظام المالي الذي يمكن تعريفه على أنه مجموعة الأسواق والمؤسسات والقوانين والأنظمة والتقنيات التي يمكن من خلالها تداول الأصول المالية، وكذلك إنتاج وتوزيع المنتجات (الخدمات) المالية. يؤدي النظام المالي عددا من الوظائف أهمها: تعبئة الموارد المالية، وتوزيع الموارد عبر الزمان والمكان، وإدارة المخاطر، واستخراج المعلومات لدعم اتخاذ القرارات، والتحكم في الخطر المعنوي¹ وأخطار عدم تماثل المعلومات² (وما قد يصاحبهما من

¹ يشير الخطر المعنوي (Moral Hazard) إلى الحالة التي يكون فيها لدى أحد الأطراف حوافز أعلى لتحمل مخاطر مفرطة لاعتقاده بوجود طرف آخر سيتحمل التكاليف إذا ساءت الأمور. يحدث هذا عندما لا يتحمل الطرف الذي يخاطر بشكل كامل عواقب هذا الخطر ومسؤولياته. مثال ذلك أن لا يحرص البنك في منح الائتمان على التعرف على الجدار الائتماني للمقترضين لوجود دعم حكومي أو مؤسسات ضمان القروض.

² عدم تماثل المعلومات هو حالة يكون فيها أحد الأطراف في المعاملة لديه معلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر. هذا الاختلال في التوازن يمكن أن يخلق ميزة غير عادلة، مما يؤدي إلى عدم كفاءة السوق وأحيانا فشل السوق. في الأسواق المالية، غالبا ما تتعلق المعلومات غير المتماثلة بالتفاوتات في المعرفة بين المشتري والبائعين، والمقترضين والمقرضين، أو المديرين والوكلاء.

إخفاقات السوق)، وتسهيل عمليات شراء وبيع السلع والخدمات من خلال أنظمة الدفع.

شكل 2. أركان المالية الإسلامية



المصدر: (قندوز، 2019)

3.1. المالية الإسلامية

يستند علم المالية الإسلامية على فقه المعاملات، ويستفيد من العلوم المالية التقليدية. ويقصد بفقه المعاملات مجموعة الأحكام الشرعية المتعلقة بأمور الدنيا كالبيع والشراء والإجارة والمشاركة والمضاربة والرهن وغير ذلك. والمراد بالمعاملات هنا: المعاملات المالية، ولها تقسيمات عديدة أشهرها التقسيم الموضح في الجدول (1):

جدول 1. أقسام المعاملات المالية

نوع العقد	تعريفه	مثال
عقود المعاوضات	هي المعاملات التي يقصد بها العوض أو الربح	كل أنواع البيوع والإيجارات
عقود تبرعات	هي المعاملات التي يقصد بها الإحسان والإرفاق	الهبة، والقرض الحسن، والعارية، والوقف، والوصية.

المضاربة، والمشاركة، والمزارعة، والمساقاة.	هي معاملات يشترك فيها طرفان أو أكثر بالمال والعمل أو بأحدهما، كما يشتركان بالربح والخسارة.	عقود مشاركات
الرهن، والكفالة، والحوالة	هي عقود يتم بها توثيق التعامل والحقوق، بغرض ضمان الوفاء، كما تشمل إطلاق التصرف للغير فيما يملكه الشخص، وهي لا تنشأ وحدها، بل تكون تابعة للعقود الأخرى.	عقود استيثاق

المصدر: المؤلف

بناء على ما سبق، يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء كان قصد الممول الاسترباح أو التبرع، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية.

4.1. تعريف المال في فقه المعاملات

المال في التعريف الاقتصادي هو أي حق ذو قيمة مالية، وقد يكون هذا الحق عينية، أو شخصية، أو حقاً أدبياً، أو فنياً، أو صناعياً. أما في الشريعة الإسلامية، فالمال هو كل عين مباحة النفع إلا ما استثناه الشارع. ويترتب عن تعريف المال وتقسيماته آثار عديدة وأحكام مختلفة كالحرمة، والحل، وأنواع التصرفات، وغيرها. يشمل مفهوم المال وفق المعنى العام السابق العروض (كالعقارات، والبضائع، والمعدات)، والمنافع (كمنفعة السكن)، والأعيان (كالذهب والفضة والنقد). ولو بحثنا عن أقرب المصطلحات الاقتصادية لمعنى المال لكان هو (الأصول) أو (الموجودات) (Assets).

5.1. أقسام المال

هناك اعتبارات كثيرة اعتمدها الفقهاء عند تقسيم المال، يوضحها الشكل (3) أدناه:

شكل 3. تصنيف الأدوات المالية الإسلامية الاستثمارية



المصدر: المؤلف

2. أسس (ضوابط) التمويل الإسلامي

ضوابط التمويل الإسلامي كثيرة³، لكن أهم ضابطين يؤول إليهما أسباب تحريم المعاملات هما: الربا والغرر. وغاية ضوابط التمويل الإسلامي هو رفع الظلم وتحقيق العدل بين أطراف المعاملات، فضلا عن الأمانة والصدق، والتيسير على الناس، وعدم استغلال ظروفهم، وغير ذلك من قوانين وتوجيهات شرعية جاءت لتحقيق العدل والمساواة بين الناس. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (أَلَا لَا تُظْلِمُوا، أَلَا لَا يَحِلُّ مَالِي أَمْرٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ)⁴، وقال: (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُرْكَ لِهَآ فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِثٌ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا)⁵.

1.2. منع الغرر

الغرر هو المجهول العاقبة. يعتبر منع الغرر أصلا مهما من أصول الشريعة في باب المعاملات، وهو على أنواع كثيرة يوضح الجدول (2) بعض أنواعها مع أمثلة توضيحية لكل نوع:

جدول 2. بعض أنواع الغرر

نوع الغرر	تعريفه	مثال
غرر الوجود	فيه يتطرق الاحتمال بالوجود أو العدم الى محل العقد	بيع الثمار قبل بدو صلاحها، بيع جنين الحيوان

³ منها على سبيل المثال لا الحصر أن الأصل في المعاملات الحل، والأصل في الشروط في العقود الحل، وسد الذرائع، وغيرها.

⁴ الراوي: أبو حميد الساعدي، المحدث: الألباني، المصدر: هداية الرواة (ص 2875)، حكم المحدث: صحيح.

⁵ الراوي: حكيم بن حزام المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري (ص 2110)، حكم المحدث: صحيح.

غرر الحدود أو الصفات	فيه يتطرق الاحتمال إلى القدر أو الصفة المعتبرة في المعقود عليهما عند التعاقد	بيع منتج بغير مواصفاته الفعلية.
الغرر في إمكانية التسلم والقبض	وفيه يتطرق الاحتمال إلى عدم القدرة على تسليم السلعة	بيع السمك في الماء والطير في الهواء وبيع الحيوان الشارد

المصدر: المؤلف

يتضح مما سبق أن المقصود بالغرر علة معرفية تقدر بالعقود التي ينبغي أن ترس على أساس من المعرفة التامة. ولأنه لا تكاد تخلو معاملة من شيء من الغرر؛ فإن هناك شروطاً يجب تحققها ليكون الغرر مؤثراً في المعاملة مثل أن يكون الغرر كثيراً غالباً على العقد، وأن يمكن التحرر منه دون حرج ومشقة، وأن يكون أصلاً غير تابع، وغيرها من الشروط الأخرى. ويعتبر الغرر غير مرغوب في التمويل الإسلامي لأنه قد يؤدي إلى الاستغلال أو الممارسات غير الأخلاقية، ولهذا تؤكد مبادئ التمويل الإسلامي على أهمية الشفافية والعدالة والتوازن بين أطراف المعاملات.

2.2. منع الربا

يعتبر تحريم الربا من أصول الشريعة في باب المعاملات، وهو معلوم من الدين بالضرورة، وتحريمه ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع. فمن أدلة الكتاب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130]، ومن أدلة السنة حديث جابر (رضي الله عنه): "لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه". كما أجمع أهل العلم على أصل تحريم الربا في المعاملات إجماعاً قطعياً، بل قال بعض أهل العلم: إن تحريم الربا مما اتفقت عليه الشرائع. ومع ذلك فإن أهل العلم اختلفوا في

تفاصيل مسأله وأحكامه وفي تعيين شرائطه. إن الحكم في كثير من الأحيان على ربوية المعاملة يحتاج إلى نظر عميق، وتأن رشيد.

شكل 4. أقسام الربا بحسب طبيعة المعاملة

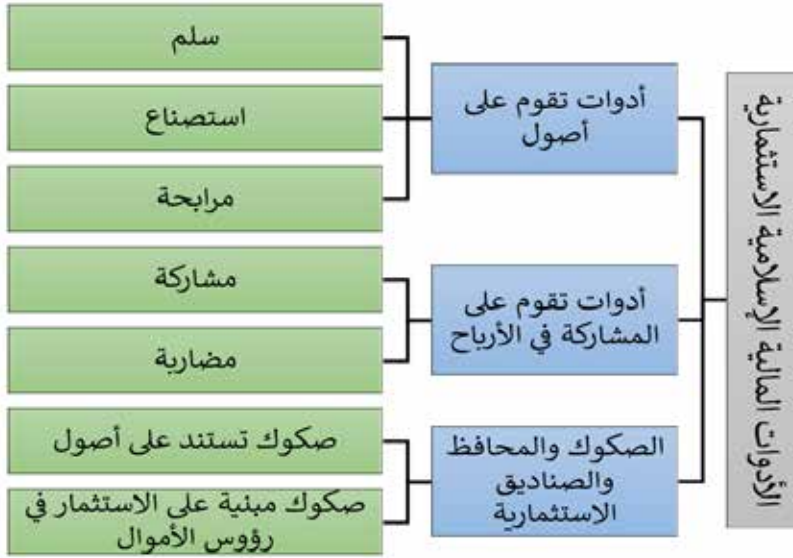


المصدر: (قندوز، 2019)

3. التمويل الإسلامي الاستثماري: البيوع والإيجارات

يوضح الشكل (5) تقسيم عقود (أدوات) التمويل الإسلامي حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ذات خصائص مختلفة: الأدوات المالية القائمة على الأصول، والأدوات المالية القائمة على المشاركة في الربح (والخسارة)، والصكوك (الأوراق المالية الإسلامية).

شكل 5. تصنيف الأدوات المالية الإسلامية



المصدر: المؤلف

1.3. المrabحة

المrabحة هي بيع الأصل (السلعة) برأس المال وربح معلوم، وهذا الربح قد يكون مبلغاً مقطوعاً محدداً أو نسبة من رأس المال أو سعر التكلفة، وهي من بيوع الأمانة التي تقوم على أمانة البائع في بيان الثمن الذي قامت عليه السلعة (سعر الشراء أو سعر التكلفة). يشترط في بيع المrabحة التالي:

- علم المشتري الثاني (العميل) بالثمن الأول الذي اشترى به البائع مرabحة.
 - أن يكون الربح معلوماً ومتفقاً عليه قبل الشراء، حيث إنه جزء من الثمن.
- يتم تطبيق المrabحة بالبنوك من خلال ما يعرف بالمrabحة للأمر بالشراء، وتسمى كذلك بالمrabحة المصرفية، وفيها يبيع البنك للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه، أصلاً (سلعة) من نوع معين تم شراؤه وحيازته من قبل

البنك بناءً على وعد (غير ملزم) بالشراء من العميل، وتتم عملية بيع المراجعة للآمر بالشراء بالخطوات التالية:

- يطلب العميل من البنك أن يشتري له سلعة (معينة أو موصوفة)، ويعدّه أنه إذا اشتراها (أي إذا اشتراها البنك) أن يشتريها منه بربح محدد.
- يقوم البنك بشراء السلعة من طرف ثالث، وبعد تملكها ودخولها في ضمانه يعرضها على العميل الذي يكون له الحق في الشراء أو الرفض.
- إذا رفض العميل شراء السلعة، يتصرف البنك فيها كباقي أصوله، وغالبا ما يبيعها لعملاء آخرين. يقوم البنك برد مقدم الثمن إذا كان العميل سبق له دفعه.
- إذا قبل العميل شراء السلعة، ينقل البنك ملكيتها له، ويلتزم العميل بسداد الأقساط. الشكل التالي (6) يشرح آلية ومراحل بيع المراجعة للآمر بالشراء:

شكل 6. مراحل عملية بيع المراجعة للآمر بالشراء



المصدر: المؤلف

2.3. السلم

1.2.3. طبيعة عقد السلم وتنفيذه:

السلم (ويسمى كذلك السلف) هو بيع شيء موصوف في الذمة مقابل ثمن يدفع كله حالا (في مجلس العقد) (شكل 7)، فالسلعة المشتراة في عقد السلم هي دين في الذمة وليست موجودة أمام المشتري، ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع، والفقهاء تسميه بيع المحاويج لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين. يناسب عقد السلم القطاع الزراعي، حيث يمكن المزارعين من تمويل دورة الإنتاج الزراعي من خلال بيع محاصيلهم الزراعية والتي يتم تحديد مواصفاتها بدقة لحظة التعاقد، وتسليمها في أجل محدد مستقبلا.

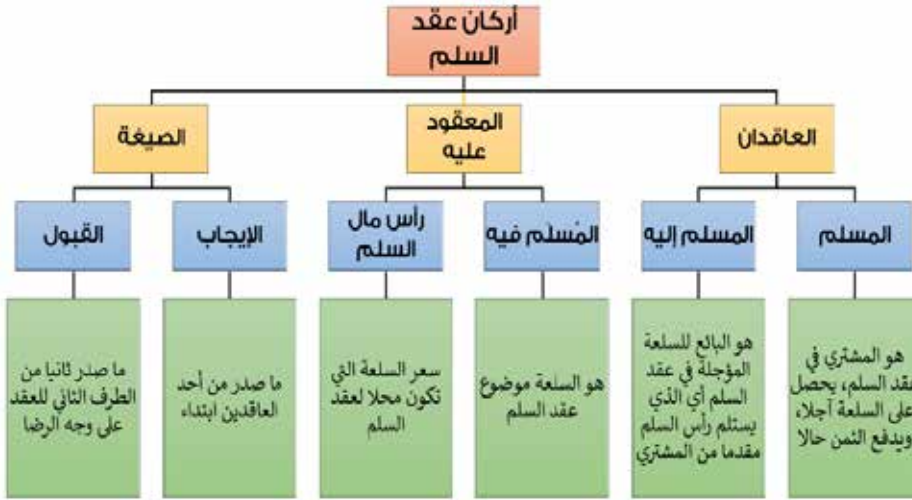
شكل 7. بيع السلم كما تجريه البنوك



المصدر: المؤلف

جاءت مشروعية عقد السلم بالكتاب والسنة والإجماع، ويوضح الشكل (8) أركان عقد السلم للعاقدين وهما المسلم (المشتري)، والمسلم إليه (البائع)، والمعقود عليه وهما المسلم فيه (السلعة موضوع عقد السلم) ورأس مال السلم (الثمن أو السعر)، والصيغة (الإيجاب والقبول).

شكل 8. أركان عقد السلم



المصدر: المؤلف

1.2.3. مثال عن استخدام السلم:

في هذا المثال نشرح كيفية استخدام عقد السلم لتمويل زراعة القمح، حيث يستخدم العقد عادة لتمويل المحاصيل الزراعية، لأنه يوفر للمزارعين الأموال التي يحتاجون إليها قبل موسم الحصاد:

- يحتاج مزارع إلى أموال لشراء البذور والأسمدة وتغطية تكاليف الزراعة الأخرى لموسم الزراعة القادم، لكن ليس لديه رأس المال الفوري للقيام بذلك.
- يتقدم المزارع إلى بنك إسلامي للتمويل من خلال عقد السلم، حيث يوافق المصرف على شراء 100 طن قمح من المزارع (يتم تحديد مواصفات القمح بدقة: النوع، الجودة، ومكان التسليم وتاريخه وأي شروط أخرى ذات صلة لمنع النزاع)، على أن يتم تسليمها في أجل ستة أشهر.

- سعر السوق للقمح للتسليم الفوري هو 300 دينار للطن، ولكن بما أن هذا بيع آجل، فقد تم تحديد السعر عند 280 دينار للطن (التكلفة الإجمالية لمائة طن بسعر 280 دينار للطن 28 ألف دينار).
- يقوم البنك الإسلامي بدفع كامل مبلغ 28000 دينار مقدماً (الدفع الحال شرط في عقد السلم)، مما يتيح له شراء جميع المدخلات الزراعية اللازمة.
- بعد ستة أشهر، يقوم المزارع بتسليم 100 طن من القمح إلى البنك الإسلامي.

1.2.3. فوائد عقد السلم:

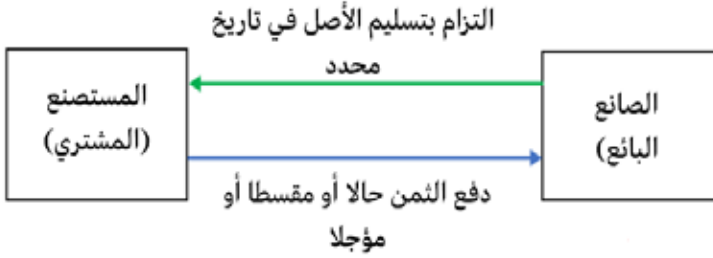
يظهر من المثال العملي السابق عدد من الفوائد للبنك وللمزارع. يحصل المزارع على الأموال التي يحتاجها على الفور، دون زيادة في تكاليف الأموال (مثلاً دفع فوائد أو غرامات عن التأخير)، ويكون كل تركيزه على تسليم المنتج الزراعي في مواعيده وبمواصفاته. وبالنسبة للبنك، يحافظ على سعر شراء أقل من سعر السوق الحالي (لأنه يدفع الثمن حالا، ويكون عادة بخصم)، مما قد يؤدي إلى ربح إذا ارتفعت أسعار السوق.

3.3. الاستصناع

1.3.3. طبيعة عقد الاستصناع وأركانه:

الإستصناع هو عقد يُشترى به في الحال شيء مما يُصنع، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد (شكل 9).

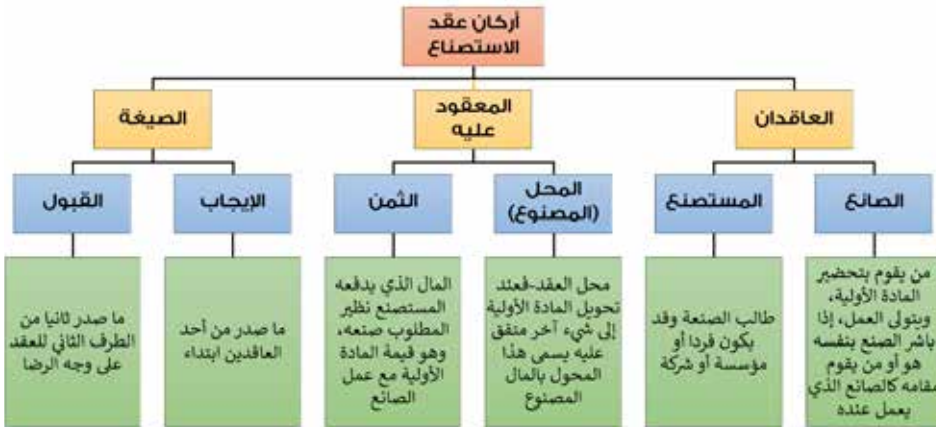
شكل 9. آلية عمل الاستصناع



المصدر: المؤلف

يوضح الشكل (10) أركان عقد الاستصناع:

شكل 10. أركان عقد الاستصناع



المصدر: المؤلف

تمر عملية الاستصناع بالبنوك بعدة خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عقد الإستصناع: يعبر المشتري عن رغبته بشراء السلعة، ويتقدم للبنك بطلب إستصناعها بسعر معين، ويتفق على طريقة دفع المبلغ مؤجلا أو مقسطا، ويلتزم البنك بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها في أجل محدد متفق عليه.

- **الاستصناع الموازي:** يقوم البنك بعقد استصناع ثان مع مؤسسة متخصصة في صنع السلعة ذات مواصفات مطابقة لما طلبه العميل، ويكون البنك هنا مستصنعاً (مع مراعاة أن يكون هذا الأجل أقل من الأجل الذي التزمت فيه بتسليم الأصل للعميل المستصنع في العقد الأول).
- **تسليم وتسلم السلعة:** يسلم البائع السلعة (المصنعة) إلى البنك مباشرة أو إلى جهة أو مكان يحدده البنك في العقد، وبدوره يسلم البنك السلعة إلى المشتري (العميل) الذي له الحق في مطابقة السلعة مع المواصفات التي طلبها في عقد الاستصناع الأول.

2.3.3. مثال تطبيقي لعقد الاستصناع:

- يمكن استخدام الاستصناع في سياق تمويل المنازل، خاصة عندما يكون العقار لم يتم تشييده بعد. فيما يلي مثال يوضح كيفية عمل الاستصناع في التمويل العقاري:
- يريد شخص شراء منزل جديد في مشروع سكني قيد الإنشاء حالياً، لكن ليس لديه المبلغ الكامل لدفع ثمن المنزل على الفور.
 - يتوجه إلى بنك إسلامي يقدم تمويلاً عقاريًا على أساس عقد الاستصناع.
 - يبرم العميل مع البنك عقد استصناع، يوافق البنك⁶ بموجبه على توفير منزل مبني وفق المواصفات التي تقدمها شركة التطوير الإسكاني. لنفترض أن السعر المتفق عليه للمنزل (والذي يتضمن هامش ربح البنك) هو 300 ألف دينار، تدفع على مدى 15 سنة.

⁶ يعتبر البنك هنا صانعاً.

- يبرم البنك⁷ عقد استصناع منفصل مع المطور السكني لبناء منزل العميل، بالاتفاق على سعر أقل من السعر الأصلي (مثلاً: 250 ألف دينار).
- يدفع البنك للمطور بناءً على مراحل البناء، مثل إكمال الأساس، والتأطير، والسقوف...إلخ.
- بمجرد الانتهاء من بناء المنزل بالكامل، يقوم المطور بتسليمه للبنك، الذي يقوم بدوره بتسليمه للعميل.
- يبدأ العميل سداد أقساطه الشهرية للبنك حسب الشروط المتفق عليها (مبلغ 300 ألف دينار على مدار 15 عاماً).

4.3. الإجارة

1.4.3. طبيعة عقد الإجارة وأركانه:

الإجارة هي تملك منافع مباحة مدة معلومة بعوض. وعقد الإجارة عقد رضائي يتم بمجرد اتفاق الطرفين ولا يحتاج لإجراء شكلي معين، كما أنه ملزم للطرفين لأنه يترتب عليه التزامات متبادلة على طرفيه فهو ينشئ التزامات في ذمة المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر. كما ينشئ التزامات في ذمة المستأجر بدفع الأجرة للمؤجر، وهو من العقود الزمنية التي يلعب الزمن عنصراً جوهرياً فيها.

تشمل أركان عقد الإجارة العاقدان وهما المؤجر والمستأجر، والعوضان وهما الأجرة من المستأجر، والمنفعة من المؤجر، والصيغة وهي ما يصدر من المتعاقدين مما يدل على تملك المنفعة والعوض، ويشترط فيها ما يشترط في

⁷ يعتبر البنك هنا مستصنعاً.

صيغة البيع عدا التأقيت، فيشترط في عقد الإجارة دون البيع. للإجارة عدة تطبيقات أهمها الإجارة التشغيلية، والإجارة التمويلية يوضحها الشكل (11):

شكل 11. الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية

الإجارة التشغيلية	الإجارة التمويلية (النتهية بالتملك)
• يملك البنك الأصل ثم يتولى إجارته لأي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها خلال مدة محددة متفق عليها، وبانتهاء المدة يعود الأصل إلى حيازة البنك الذي يبحث عن مستأجر آخر وهكذا.	• يقوم البنك باقتناء الأصل بناء على طلب العميل (المستأجر) باستئجارها، ثم يؤجرها له، ويخيره في الأخير بين تملك الأصل (هبة أو بيعاً) أو إنهاء عقد الإجارة (وتسمى بيع تأجيري)

المصدر: المؤلف

2.4.3. مثال تطبيقي: تمويل السكن بالإجارة المنتهية بالتمليك:

في هذا المثال، سنشرح طريقة تملك (شراء) منزل باستخدام عقد الإجارة المنتهية بالتمليك:

- لنفترض أن عبد الرحمن يريد شراء منزل لكنه لا يستطيع دفع المبلغ بالكامل مقدماً.
- يتقدم عبد الرحمن إلى بنك إسلامي بطلب تمويل إجارة منتهية بالتمليك.
- في البداية، يقوم البنك بشراء العقار المطلوب.
- يبرم البنك وعبد الرحمن عقد إجارة منتهية بالتمليك، حيث يؤجر البنك العقار له لمدة 25 عاماً.

- يدفع العميل مبلغًا شهريًا للبنك. يتكون هذا المبلغ من إيجار لاستخدام العقار وجزء يساهم في الشراء النهائي للمنزل.
- في نهاية المدة (25 عامًا)، يكون لدى عبد الرحمن الخيار لتملك العقار. اعتمادًا على الاتفاقية، يمكن أن يكون هذا من خلال عقد الهبة أو البيع مقابل مبلغ رمزي أو بسعر السوق أو بسعر متفق عليه مسبقًا أو حتى بدون تكلفة إضافية.

4. التمويل الإسلامي الاستثماري: المشاركات

تشمل عقود المشاركة كلا من الشركة، والمضاربة، والمزارة، والمساواة.

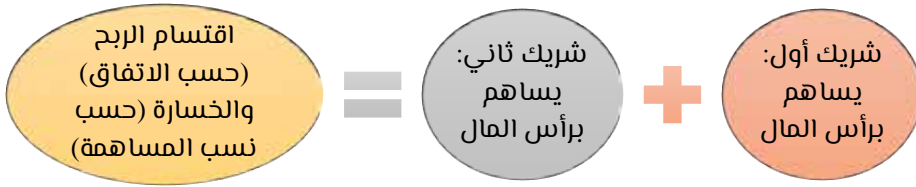
1.4. المشاركة

1.1.4. طبيعة عقد المشاركة وأنواعها:

يمكن تعريف المشاركة أو الشركة أو الشراكة على أنها عقد يشترك بموجبه اثنان أو أكثر في مال استحقوه بوراة أو نحوها أو جمعوها من بينهم أقساطًا ليعملوا فيه بتنمية في تجارة، أو صناعة، أو زراعة، أو غيرها. وتعتبر المشاركة من العقود القديمة التي تعامل بها الأفراد لإنشاء المشاريع التجارية والصناعية والزراعية بقصد الاسترباح، ويكون الربح بين الشركاء بنسبة مشاركة كل طرف أو بحسب الاتفاق، أما الخسارة فلا تكون إلا بنسبة مساهمة كل طرف. والمشاركة من عقود الأمانة أي ليس فيها ضمان أصل المال أو الربح لأي طرف إلا في حالة التعدي أو التقصير (شكل 12)، كما أنها من الأدوات المالية التي يمكن استخدامها للاستثمار القصير والمتوسط والطويل الأجل، وذات الصفة الجماعية، حيث تستخدمها البنوك الإسلامية للإسهام في رأس مال المشروعات الاستثمارية

لتصبح مالكا لحصة من رأس المال بصفة دائمة أو مؤقتة، وتستحق نصيبا من الأرباح.

شكل 12. عقد المشاركة



المصدر: المؤلف

تنقسم المشاركات كما تقوم بها البنوك الإسلامية إلى:

المشاركة الثابتة

هي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، ويصبح شريكا في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وتبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع.

المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك)

في هذه الصورة تقوم المؤسسة المالية بالاشتراك مع عميل بتمويل مشروع معين (بناء مصنع، أو إنشاء عمارة سكنية، أو استيراد تجهيزات...) ثم تقوم ببيع جزء من حصتها دوريا (كل سنة مثلا) إلى الشريك (العميل) حتى تؤول ملكية الشركة أو المشروع كلية للشريك في نهاية المدة المتفق عليها. ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

- إحلال الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريك حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.
- حصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده.
- يحدد نصيب كل شريك بأسهم، ثم يكون للشريك الحق في شراء الأسهم المملوكة للمصرف تدريجياً، بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.

2.1.4. مثال تطبيقي: تمويل السكن بالمشاركة المنتهية بالتمليك:

- يعتبر استخدام المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك أمراً شائعاً في التمويل العقاري، حيث يجمع هذا الهيكل بين عناصر الشراكة والإجارة. بمرور الوقت، تزداد حصة ملكية العميل في العقار، بينما تتضاءل حصة المصرف الممول، مما يؤدي في النهاية إلى امتلاك العميل للعقار بالكامل:
- يريد عميل شراء منزل بقيمة 300 ألف دينار، لكن ليس لديه سوى 60 ألف دينار.
 - يلجأ العميل لبنك إسلامي لطلب تمويل المسكن بالمشاركة المتناقصة.
 - يبرم العميل والبنك الإسلامي اتفاقية مشاركة لشراء العقار معاً.

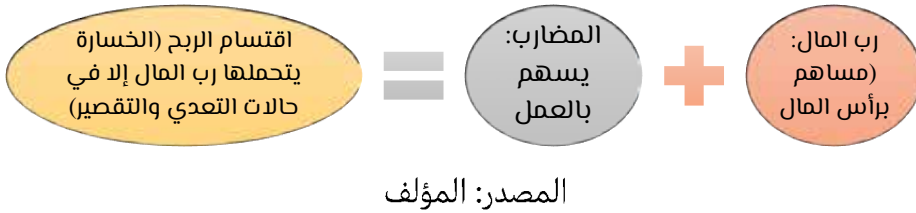
- يساهم العميل بمبلغ 60.000 دينار (20%)، ويساهم البنك بمبلغ 240.000 دينار (80%)، وبذلك يمتلك الطرفان بشكل مشترك العقار بالنسب الخاصة به.
- في حين أن العقار مملوك بشكل مشترك، ولأغراض عملية، فإنه غالباً ما يتم تقسيمه إلى أسهم أو وحدات. في هذا المثال، يمكن تقسيم العقار إلى 100 سهم، حيث يمتلك العميل 20 سهماً ويمتلك البنك 80 سهماً.
- يستخدم العميل العقار بالكامل ويدفع إيجاراً للبنك مقابل جزء البنك (80% في البداية). يعتمد مبلغ الإيجار على أسعار السوق ويتم تعديله حسب تغير نسب الملكية والتي تتناقص سنوياً.
- بالإضافة إلى الإيجار، يقوم العميل أيضاً بدفع أقساط شهرية لشراء بعض أسهم البنك في العقار.
- مع مرور الوقت، يترتب عن قيام العميل بشراء المزيد من الأسهم، ما يلي:
 - زيادة نسبة ملكيته.
 - انخفاض مبلغ الإيجار (لأنه يستأجر جزءاً أصغر من العقار من البنك).
- في النهاية يكون العميل قد اشترى كل أسهم البنك، وبذلك يصبح المالك الوحيد للعقار، وفي هذه المرحلة، لن يكون مضطراً لدفع أي إيجار، وتنتهي اتفاقية المشاركة.

2.4. المضاربة

المضاربة عقد على الاشتراك في الربح الناتج عن مشروع يكون المال فيه من طرف (صاحب المال أو رب المال) والعمل من طرف آخر (المضارب). وتسمح المضاربة لصاحب المال بأن يأخذ نصيباً من الربح المحقق كما يسمح لصاحب

الجهد (المضارب) كذلك بأن يأخذ نصيباً من الربح نتيجة عمله في المال، فإذا حدثت الخسارة وكانت دون تعمد ولا تقصير من المضارب فإن كل طرف يخسر من جنس ما قدمه (شكل 13).

شكل 13. عقد المضاربة



تمر عملية المضاربة عادة عبر عدة خطوات يوضحها الشكل (14):

شكل 14. خطوات تنفيذ المشروع مضاربة



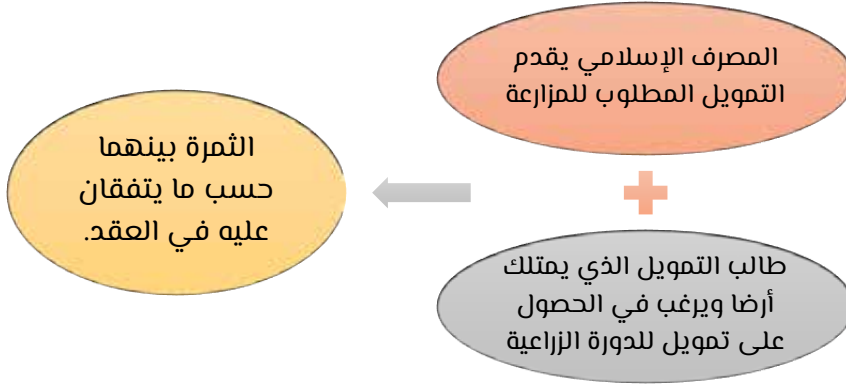
تواظب المصارف الإسلامية على استخدام المضاربة لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملك المال وتعوزهم الخبرة أو الوقت لاستثماره، وبين من لديهم الخبرة والوقت الكافي غير أنه لا مال لهم، فتتجلى في هذه الصيغة المشاركة بين المال والعمل بدلا من علاقة دائن ومدين. ما يميز هذا الأسلوب في التمويل هو المخاطرة الكبيرة (المخاطر الأخلاقية)، لأن المصرف يقوم بتسليم ماله للمضارب الذي يتولى مهمة العمل والإشراف، ولا يكون ضامنا إلا في حالة التقصير أو التعدي. والمضاربة قسمان:

- المضاربة المطلقة: هي مضاربة تتم دون قيود، بأن يدفع صاحب المال (المصرف مثلا)، المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله المضارب.
- المضاربة المقيدة: هي مضاربة مقترنة ببعض القيود، بأن يدفع المصرف مثلا مالا إلى شخص آخر، على أن يعمل به في بضاعة معينة، أو في بلدة معينة، أو في سوق معينة، أو في وقت معين، أو لا يتعامل مع شخص معين.

3.4. المزارعة

المزارعة من الوسائل المشروعة لاستثمار الأراضي الزراعية، وتحقق غاية طرفين: طرف أول لا يملك أرضا ويرغب أن يعمل في الزراعة، وقد يكون خبيرا في ذلك، وطرف يملك الأرض لكنه قد لا يستطيع القيام بأعمال الزراعة، لأنه لا علم له بالزراعة أو ليست لديه الإمكانيات أو الوقت أو لأي سبب من الأسباب. على أن تكون الثمرة بينهما بحسب ما اتفقا عليه في العقد، وبهذا يستفيد مالك الأرض من أرضه، والقادر على العمل من خبرته، الشكل 15 يلخص عقد المزارعة.

شكل 15. عقد المزارعة في البنوك



المصدر: المؤلف

يمكن تصور العديد من أشكال عقد المزارعة بحسب ما يوفره طرفا العقد، ومن ذلك:

جدول 3. أشكال عقد المزارعة

حقيقة العقد	العامل	صاحب الأرض	الحالة
صاحب الأرض مستأجر للعامل، ليعمل له في أرضه ببعض الخارج الذي هو نماء ملكه وهو البذر	العمل	الأرض، والبذر، والآلة	الحالة الأولى
العامل مستأجر للأرض ببعض الخارج الذي هو نماء ملكه، وهو البذر.	البذر، والآلة، والعمل	الأرض	الحالة الثانية
صاحب الأرض مستأجر للعامل.	الآلة، والعمل	الأرض، والبذر	الحالة الثالثة

الحالة الرابعة	صاحب الأرض	العامل	حقيقة العقد
	الأرض والآلة	البذر والعمل	صاحب الأرض مستأجر للعامل، والعامل مستأجر للأرض

المصدر: المؤلف

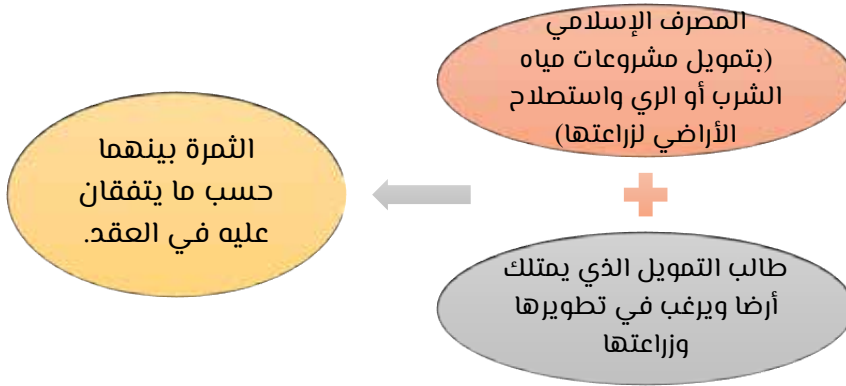
- لعقد المزارعة أهمية كبيرة على المستويين الفردي أو الكلي، ومن ذلك:
- إن في مشروعية المزارعة مصلحة، ذلك أن أصحاب الأرض قد لا يقدرّون على زراعتها، والعمل عليها بأنفسهم، والمزارعون يتقنونها لكنهم لا يملكون الأرض، فاقتضت حكمة الشرع جواز المزارعة، لما فيها من المنافع للطرفين.
 - في جواز المزارعة تطبيق لمنهج الإسلام الذي يدعو إلى تعمير الأرض، واستثمار خيراتها، وفي ذلك تشجيع للاستثمار، وفتح لمجالات العمل أمام الناس في مجال الزراعة.

4.4. المساقاة

مثل المزارعة، تعتبر المساقاة وسيلة أخرى من وسائل استثمار الأراضي بالطرق المشروعة وتحقق غاية طرفين: طرف يرغب بالعمل لأن لديه خبرة في رعاية الشجر وإصلاحها، لكنه لا يملك الأرض، وطرف يملك الشجر لكنه لا يقدر على رعايتها، لعدم خبرته أو لأنه لا يملك المال أو الوقت أو لأي سبب من الأسباب. في هذه الحالة، يعتبر إبرام عقد المساقاة بين هذين الطرفين ملياً لحاجة الطرفين ورغبتهم، بحيث تكون الثمرة بينهما حسب ما يتفقان عليه في العقد، وبهذا يستفيد أصحاب الشجر من شجرهم، والقادرون على العمل من عملهم. قال ابن قدامة: (إن كثيراً من أهل النخيل والشجر يعجزون عن عمارته وسقيه، ولا

يمكنهم الاستئجار عليه، وكثير من الناس لا شجر لهم، ويحتاجون إلى الثمر، ففي تجويز المساقاة دفعاً للحاجتين، وتحصيلاً لمصلحة الفئتين، فجاز ذلك كالمضاربة بالأثمان). يعرف عقد المساقاة على أنه معاقدة على دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره، فهي بذلك نوع شركة تكون الأشجار فيها من طرف، والتربية من طرف آخر ويقسم الثمر الحاصل بينهما. يجب أن تكون المساقاة على شجر ثابت له ثمر يجنى مع بقاء أصله، فإن لم يكن الشجر ثابتاً، أو لم تكن له ثمرة ينتفع بها، فلا تجوز المساقاة عليه (شكل 16).

شكل 16. عقد المساقاة في البنوك



المصدر: المؤلف

تظهر حاجة الناس الماسة لعقد المساقاة للأسباب التالية:

- أن مالك الشجر قد لا يستطيع العمل عليها بنفسه (لنقص الخبرة أو عدم التفرغ).
- من يستطيع العمل قد ينقصه الأرض والشجر.
- أن المالك لو جاء بأجير ليعمل له، فقد لا يملك الأجرة في الحال.

- العامل إذا كان أجيراً قد يتهاون، بخلاف ما إذا كان نصيبه من الثمرة نفسها التي يعمل على إنمائها.

5. الصكوك

1.5. ماهية الصكوك

الصكوك هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال مشروع (أو أصل مدر للدخل) إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة، تمثل هذه الوثائق حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه.

جدول 4. السمات الأساسية للصكوك

السمات	شرحها
طبيعة الصك	وثيقة تثبت الحق لصاحبها في ملكية بالاشتراك مع الغير. لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها عند إصدارها.
قيمة الصك	لكل صك قيمة اسمية محددة ومسجلة على الصك. تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، غير قابلة للتقسيم.
التصرف في الصك	تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك، ولهذا، يخضع التصرف في الصك لأحكام التصرف في المشاع في الفقه الإسلامي.
ماذا يمثل الصك	يمثل الصك ملكية شائعة في أصول: أعيان، أو منافع، أو ديون، أو نقود، أو خدمات، أو حقوق مالية، أو خليط من بعضها أو كلها، يستتبع ذلك أن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك، بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان والحقوق.

استحقاق الربح	صاحب الصك يستحق المشاركة في ناتج المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل على نصيبه من العائد ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك.
الخسارة أو حالة تصفية المشروع	يشارك حامل الصك في أرباح المشروع الذي يموله الصك، وأيضاً في ناتج التصفية بنسبة ما يملكه من صكوك. يتحمل الخسائر إن وجدت بنسبة ما يملكه.
مدة استحقاق الصك	يصدر الصك لمدة محددة، تسترد أو تُطفأ بعدها أو في أثنائها. قد تصدر لمدد غير محددة.
المشروع الممول	يشمل أي نشاط اقتصادي أو أصل مدر للدخل غير محظور شرعاً.
التوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي	الصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بن أطرافها.

المصدر: (قندوز، 2022)

2.5. أنواع الصكوك

أنواع الصكوك كثيرة جداً (شكل 17)، فيما يلي تعريف بأهمها:

1.2.5. صكوك المrabحة:

تصدر صكوك المrabحة على أساس عقد المrabحة، حيث يتم استخدام حيلة الإصدار لتمويل تملك أصول بهدف بيعها مrabحة. ولأن المrabحة تتم في أسواق المال من خلال الأمر بالشراء (الواعد بالشراء)، فإنه يتم شراء الأصول بناء على طلب مشتري. على ذلك، يمثل الصك حصة شائعة في ملكية الأصول المشتراة (قبل بيعها وتسليمها للمشتري)، وبمجرد بيعها له، يمثل الصك حصة شائعة في

ثمن البيع (لا في ملكية الأصول). وربح المرابحة هنا هو الفرق بين ثمن شراء الأصول و ثمن بيعها وهو نفسه عائد الصكوك.

2.2.5. صكوك السلم:

تقوم صكوك السلم على عقد السلم، يقوم المنشئ لصك السلم بطرح وثائق متساوية القيمة للاكتتاب فيها، يتم استخدام حصيلتها لشراء أصل (منتج زراعي) سلماً، بحيث يتم سداد كامل قيمة الأصل حالاً، على أن يتم استلام الأصل بعد أجل أو على أقساط (تجيز مبادئ التمويل الإسلامي السلم المقسط). هذا الإجراء يعني أن صك السلم يمثل ملكية جزئية من رأس مال السلم (الثمن)، ويكون حملة الصكوك هم (المسلم)، وبذلك يعتبر الأصل محل السلم (المسلم فيه) ملكاً لحملة الصكوك عند تسلمه، ويكون الربح هو الفرق بين الثمن المدفوع مقدماً (أي سعر الشراء) و ثمن بيع الأصل بعد استلامه في الأجل المتفق عليه.

3.2.5. صكوك استصناع:

تصدر صكوك الاستصناع على أساس عقد الاستصناع، وهي تمثل حصصاً (متساوية) في تمويل مشروع لتصنيع أو إنشاء أصول لصالح عميل، بثمن يدفع على أقساط مستقبلية، بمعنى آخر أن الصك الواحد يمثل جزءاً من ثمن الشيء المصنوع في عقد استصناع، ولهذا فإن القيمة الاسمية لمجموع الصكوك تساوي إجمالي الأقساط المدفوعة لتمويل المشروع.

4.2.5. صكوك مشاركة:

يمثل صك المشاركة نسبة ملكية مباشرة لصاحب الصك في أصول مؤسسة أو مشروع، لذا فهو يعتبر شريكاً، ويتم توظيف حصيلة الاكتتاب في شراء أصول مدرة للدخل أو في مشروع تجاري. يشترك حملة الصكوك في عوائد الأصول (أو المشروع

التجاري)، ويتحملون خسائره. وتتميز صكوك المشاركة بإمكانية استخدامها لكل أنواع المشاريع (عامة وخاصة، طويلة ومتوسط وقصيرة...).

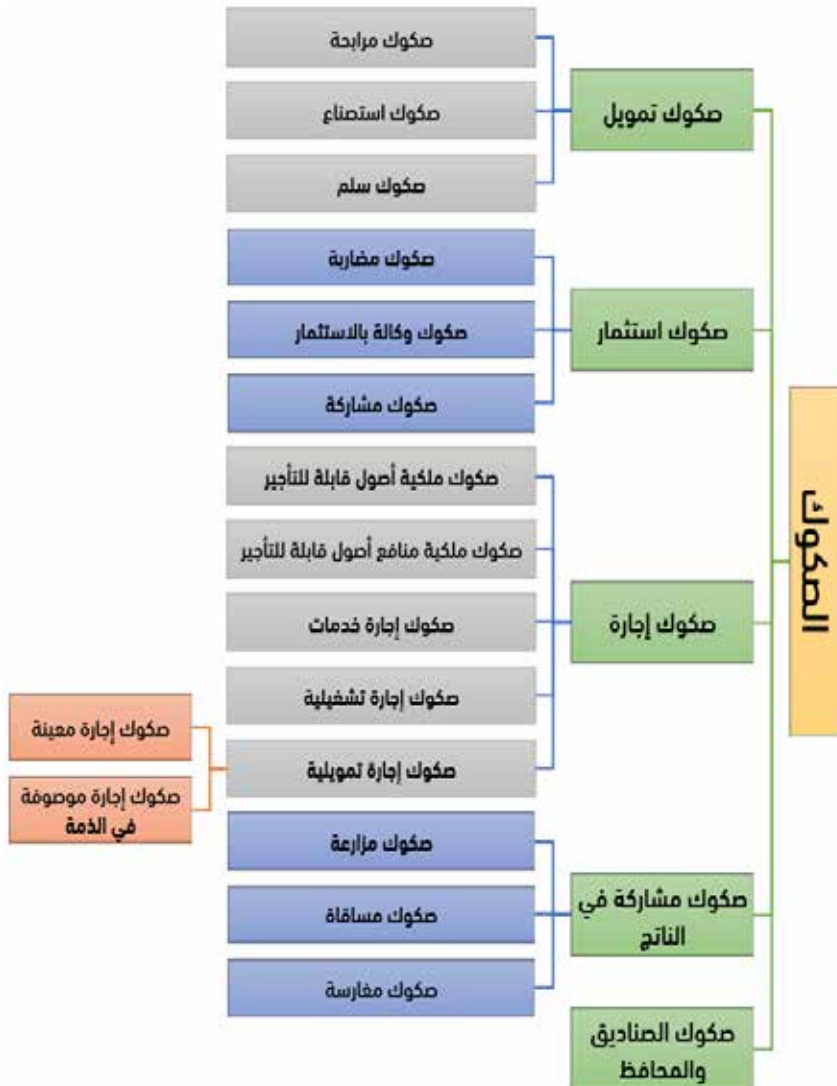
5.1.5. صكوك مضاربة:

صكوك المضاربة هي شهادات يصدرها المضارب، ويكتتب فيها المستثمرون (حملة الصكوك)، بحيث يشاركون في الربح ويتحملون الخسارة الناتجة عن الاستثمار مضاربة. يستخدم المضارب (مصدر الصكوك) حصيلة الاكتتاب لتمويل نشاط تجاري أو مشروع معين، ويحصل حامل الصك (وهو رب المال) على عوائد تعتمد على إيرادات النشاط أو المشروع.

6.1.5. صكوك الإجارة:

صكوك الإجارة تمثل ملكية أصل يتم تأجيره. حملة الصكوك يعتبرون بذلك ملاك الأصل المؤجر أي أنهم هم (المؤجر) في عقد الإيجار، ويترتب عن ذلك حقوق والتزامات المؤجر. يحصل حامل الصك على حصة من مبلغ الأجرة بحسب نسب ملكيته في الأصل المؤجر.

شكل 17. تقسيمات الصكوك



المصدر: المؤلف

المصادر

1. عبد الكريم قندوز (2022). الصكوك وهياكلها، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
2. عبد الكريم قندوز (2020). عقود التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
3. عبد الكريم قندوز (2019). المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
4. أحمد سفر (2004). العمل المصرفي الإسلامي: أصوله، صيغه وتحدياته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
5. سامي إبراهيم السويلم (2007). التحوُّط في التمويل الإسلامي، ورقة مناسبات (10)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
6. فؤاد السرطاوي (1999). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة.
7. وهبة الزحيلي (2002). المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا.
8. صوان، محمود حسن (2013). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

• متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:

<https://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae